



PROVISIONAL

A/PV.2426
3 December 1975

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعمئة والسادسة والعشرين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(لكسمبرغ)	السيد شورن	الرئيس*
(منغوليا)	السيد بنتساغنوروف (نائب الرئيس)	شم

— مواصلة نظر الحالة في الشرق الأوسط [١٢٤]

— تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات" : Chief of the Official Records Editing Section , Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر . وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ . فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ٣٥ / ١٥

مواصلة نظر الهند ١٢٤ من جدول الاعمال

الحالة فى الشرق الاوسط

السيد بابولياس (اليونان) (الكلمة بالانجليزية) : لقد اتىحت للوفد اليونانى فرص كثيرة لكي يعبر باكبر قدر من الوضوح عن موقفه بالنسبة لقضية الشرق الاوسط . والحقيقة ان اليونان اتخذت منذ البداية موقفا يقوم على اساس مبادئ الميثاق ، وبصفة خاصة مبادئ حق تقرير المصير ، والقرارات التي تبنتها الجمعية العامة والهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة . وعلى هذا ، فقد لا يكون من الضرورى اليوم ان نضيع وقت الجمعية العامة . بيد ان الموقف فى الشرق الاوسط مازال يتفجر ، ومازال باعثا على القلق . واننا لانود ان تمر هذه المناقشة ، دون ان نعبر عن قلقنا ورغبتنا فى رؤية مشكلة الشرق الاوسط ، وقد حلت وفقا للمبادئ التي اشرت اليها آنفلا . وأود ان اضيف ان هذه المناقشات بالغلة الاهمية ، ولا سيما انها تأتي مباشرة بعد مناقشة قضية فلسطين ، التي اشترك فيها الوفد اليونانى .

سوف أعتنم اليوم هذه الفرصة ، لكي أكرر ، من جديد ، موقفنا الذي يتمشى مع المبادئ التالية : أولاً ، الاعتراف بشعب فلسطين ، وممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . ثانياً ، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ثالثاً ، جلاء إسرائيل عن كل الأراضي العربية المحتلة . رابعاً ، التوصل الى حل يضمن الحق لكل الدول في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، ان تعيش داخل حدود آمنة ، خامساً ، مؤازرة المفاوضات ، الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم في الشرق الاوسط ، في ضوء المبادئ المشار اليها .

وبالنسبة للمفاوضات ، أود أن أذكر أن اليونان قد صوتت في صالح القرارين ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، ٣٣٧٦ (د - ٣٠) للجمعية العامة اللذين يوجهان الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل لشعب فلسطين ، لكي تشارك بكل جهودها في المفاوضات ، والمؤتمرات الخاصة بالشرق الاوسط ، التي ستعقد هذا العام تحت رعاية الامم المتحدة ، وذلك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى .

اننا نتخذ هذا الموقف ، ليس فحسب بسبب الصداقة العميقة التي تقيمها اليونان مع البلدان العربية العظيمة ، ومن بينها الشعب الفلسطيني ، ولكن ايضاً لاننا نؤمن ان مدخلاً بناءً يمكن أن يؤدي الى حل سلمي لهذه المشكلة .

ان موقفنا في المستقبل خلال هذه المناقشات ، سوف يكون مستلهما من المبادئ التي ذكرتها .

السيد هيلينسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان موضوع الحالة في

الشرق الاوسط ، ادرج على جدول أعمال الجمعية العامة ، وكان مدرجاً على جدولها لعدة سنوات . ان وفد تشيكوسلوفاكيا يرحب بقرار الجمعية العامة في هذه الدورة الخاص بتجدد مناقشة جوهر هذا الموضوع . وبناءً على مبادرة البلاد العربية ، فان هذا المحفل الدولي الهام ، سوف يحدد موقفه وفقاً لتطورات الموقف في الشرق الاوسط . ان العوامل الاساسية ، التي برزت في السابيع القليلة الماضية ، قد وضعت هذه القضية ، مرة أخرى ، في مقدمة اهتمامنا . لقد سلم سفير الاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة مذكرة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر الى وزير خارجيته ، الولايات المتحدة الأمريكية ، يقترح فيها ان يقوم الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارهما الرئيسيين المناوبين لمؤتمر السلم في جنيف ، بأخذ المبادرة لاستئناف أعمال هذا المؤتمر .

لقد وافقت الجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ على القرارين ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، ٣٣٧٦ (د - ٣٠) بشأن قضية فلسطين التي هي جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لاعادة الموقف في الشرق الاوسط الى حالته الطبيعية . انه لمن المستحيل دون ايجاد سلم عادل ، اقامة سلم دائم في المنطقة .

ان مجلس الامن في قراره ٣٧٨ (١٩٧٥) في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، و ٣٨١ (١٩٧٥) في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ قرر أن يجدد تفويض قوات الطوارئ الدولية ، وقوات الاشراف على فض الاشتباك ، وسوف يجتمع مجلس الامن مرة اخرى في بداية العام القادم ، ابتداء من ١٢ كانون الثاني / يناير لبحث قضية الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، وذلك في ضوء جميع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة ، وبمشاركة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

ان التطور العام الايجابي في العلاقات الدولية ، الذي تم في السنوات الاخيرة ، والذي يعكس التغييرات في ميزان القوى في العالم ، خلق ظروفا مواتية لايجاد تسوية لازمة الشرق الاوسط . وأود ان أؤكد منذ البداية ، ان تشيكوسلوفاكيا قد أيدت دوما الكفاح العادل للشعب العربي ضد العدوان ، وليس فقط أثناء الاشتباكات العسكرية . ان الموضوع يبحث الآن في اطار ايجاد تسوية سلمية للنزاع العربي الفلسطيني ، الذي دام عدة سنوات .

ان الموقف - لسوء الحظ - ما يزال غير مرض فيما يتعلق بايجاد تسوية في الشرق الاوسط . هذا مع كل التهديدات والاطار التي ينطوي عليها هذا الموقف بالنسبة للسلم والامن الدوليين . ان الموقف في هذه المنطقة ما يزال متوترا ، ويرجع هذا الى ان اسرائيل ترفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة بالانسحاب من الاراضي العربية ، التي احتلتها في ١٩٦٧ ، وعدم رغبتها في احترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني . ولكن عن طريق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في اقامة دولته ، يمكن أن نتوصل الى سلم في الشرق الاوسط . وحتى نسوى المشكلة على هذا الاساس ، فقد أنشئ جهاز دولي ، في صورة مؤتمر السلم في جنيف ، حول الشرق الاوسط .

لقد ثبت ، في الاسبوع الماضي ، ان الاجراءات المنفصلة غير الفعالة ، ولا تتناول جوهر المشكلة ، الذي دونه لا يمكن التوصل الى تسوية للنزاع بين العرب وبين اسرائيل . اننا لم نعترض قط

على امكان اتخاذ بعض الاجراءات المؤقتة المنفصلة ، ولكن - بطبيعة الحال - ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تسوية شاملة في الشرق الاوسط . ان مثل هذه الاجراءات المنفصلة ، يجب أن تتخذ في اطار مؤتمر السلم في جنيف بكامل هيئته . ولكن بالنسبة لما يسمى بالاجراءات الجزئية ، التي تتجاهل جهاز الامم المتحدة في جنيف ، فانها تساعد الجهود التي تهدف الى تجميد الموقف ، والتي تهدف الى اضافة صبغة شرعية على استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية .

ان أسلوب ما يسمى بالاجراءات المنفصلة ، يؤدي أيضا الى اضعاف وحدة العالم العربي . ان اسرائيل تستكمل ترسانة أسلحتها بأسلحة معقدة حديثة .

ان الموقف الذي نشأ عن العدوان الاسرائيلي ، توصل الى مرحلة من الجمود لوقت طويل ، رغم ان الاحداث في الشرق الاوسط ، تتطلب من جميع القوى ، التي تسعى الى ايجاد تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط ، ان تساعد على توحيد صفوف الدول والشعوب العربية في جبهة موحدة ضد الامبريالية والعنصرية .

ان الموقف في الشرق الاوسط يتطلب الجهود المشتركة لجميع الاطراف المعنية مباشرة ،
 وآخر مبادرة من جانب الاتحاد السوفياتي ، والتي تدعو الى استئناف نشاط مؤتمر السلام في جنيف ،
 هي استجابة نشاط مؤتمر السلام في جنيف ، هي استجابة بناءة لمتطلبات وقتنا الراهن .
 وعند استئناف اعمال مؤتمر جنيف ، ففي ذلك المحفل ، سيكون في الامكان حل المشكلات
 الاساسية ، ويجب ضمان الاشتراك فيه ، على قدم المساواة ، من جانب كل الاطراف المعنية مباشرة
 في هذا النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ان مشاركة الشعب العربي الفلسطيني في
 هذا المؤتمر ، ممثلين بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية ، هو مطلب أيدته الدورة الثلاثون الحالية
 للجمعية العامة ، في قراراتها التي اتخذتها في تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٥ .
 ان عمل المؤتمر المشار اليه ، هو ايجاد تسوية سياسية شاملة ، للنزاع في الشرق الاوسط ،
 وعلى اساس القرارات الصادرة من الأمم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣) في
 ٢٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٣ ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (١٩٧٤) الصادر في ٢٢ تشرين
 الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ .

ويؤيد وفد تشيكوسلوفاكيا القرار المشترك الخاص بتسوية ازمة الشرق الاوسط ، بما يضمن حقوق
 كل البلاد في المنطقة ، في أن تحيا مستقلة ، وفي تنمية مستقلة .
 في البيان الذي القاها وفد بلادى حول البند الخاص بالموقف في الشرق الاوسط ، أوضح اننا
 احدى القوى التي تحاول ايجاد تسوية بالوسائل السلمية ، تسوية لكل الموقف المعقد في الشرق
 الاوسط ونستطيع ان ذلك ، في ضوء سياستنا الخارجية ، المبنية على مبدأ المير على طريق السلم ،
 والامن ، والتقدم . وكذلك بدافع من علاقاتنا الودية مع العالم العربي .
 وفي دورة الجمعية العامة الثلاثين هذه ، سنؤيد كل القرارات التي تساعد على توحيد ،
 ودعم كل اولئك الذين يناضلون من اجل سلم عادل في الشرق الاوسط .

السيد ادريس (تونس) : السيد الرئيس ، منذ ثلاثة اسابيع ، عالجتنا قضية من
 اهم القضايا العالمية ، التي واجهت الامم المتحدة ، منذ قيامها ، وهي قضية فلسطين واتخذنا
 بشأنها قرارين . القرار الاول ينص على انشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القبلة للتصرف ، يكون من مهامها ان تتقدم للجمعية العامة ، بتوصيات حول برنامج تنفيذ القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة .

والقرار الثاني يوصي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة للشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك في جميع الجهود ، والمداولات ، والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة ، على قدم المساواة مع سائر الاطراف على اساس القرار ٣٢٣٦ (١٩٧٤) الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين .

واليوم ، نعالج قضية نعتبرها متفرعة عن هذه القضية الاصلية ، وهي قضية الشرق الاوسط . فلولا نجاح الوكالة اليهودية العالمية ، والحركات الارهابية الصهيونية ، في حمل الامم المتحدة ، على اتخاذ قرار التقسيم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، وفي اقامة دولة اسرائيل في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، اثر العدوان الهتلري على اليهود ، وما تبعه من عطف على اليهود ، وعلى زعماء الحركة الصهيونية ، لما اكتسبت القضية الفلسطينية شكلها الحاضر ، ولكانت هناك اليوم في الشرق الاوسط دولة فلسطينية ، كما هنالك دولة عراقية ودولة سورية .

ولولا قيام اسرائيل لما كانت هنالك قضية احتلال للاراضي العربية .

ان مناقشة مسألة الصهيونية ، واعتبارها حركة سياسية عنصرية ، ترمي الى اقامة دولسة ذات طابع ديني ، يهودي صرف ، وتستحوذ على اجزاء هامة من الاراضي العربية ، ان هذه المناقشة ، سواء في اللجنة الثالثة ، او في الجمعية العامة ، قد اتاحت الفرصة لكثير من الوفود لمعالجة القضية ، لا من اساسها فقط ، بل من جذورها العميقة ففتحت نقاشا عالميا ما زلنا نتتبع تموجاته .

ان التأويلات التي صدرت في شأن هذا القرار ، قد بلغت من الغلو اقصاه فلا ينبغي ان نخلط بين اليهودية كدين ، وبين الصهيونية كمذهب سياسي ، متعصب ، كذلك فمن الخطأ اعتبار العرب اعداء للسامية ، والحال انهم انفسهم ساميون ، والتاريخ يشهد بان اليهود لم يعرفوا من الطمانينة ، والهناء في بقعة من الارض ، مثلما عرفوه بين العرب والمسلمين .

ان استعطاف الرأي العام العالمي ، على حساب العرب ، لعبة خطيرة ، وخير للاسرائيليين ان ينظروا الى الحاضر ، والمستقبل ، بدل العودة الى عهد نوح ، فنحن نعيش في القرن العشرين ، وعلينا ان ندرك معطيات العصر ، ونحكم العقل ، في البحث عن حل لقضية الشرق الاوسط ، المتمسبة حل يضمن السلام العادل والدائم .

وفي سبيل ذلك لا بد ان يقوم المسؤولون في اسرائيل ، باعادة تقييم سياستهم السلبية ، لقد جربوا الحرب ، والتوتر ، والعداء للعرب ، فلم يفلحوا ، ولن يفلحوا بهذه الطريقة ، في اقرار كيانهم وتوطيد امنهم ، وسلامتهم . فهل فكروا في تجربة الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، والجلاء الكامل بدون مطالمة عن الاراضي المحتلة .

ان الصراع لن ينتهي ، اذا لم يقع الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني ، في ارضه ، واذا استمر احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، ولا يمكن للاسرائيليين ان يتعايشوا مع العرب في الشرق الاوسط ، الا اذا تخلصوا من تلك النزعة العنصرية ، التي تدفعهم الى العدوان على العرب ، والتوسع في ارضهم ، ومحاولة فرض ارادتهم عليهم .

السيد الرئيس ، كان لا بد لنا ، ونحن نفتح ملف الشرق الاوسط من جديد ، من ان نرفع مسبقا ، كل التباس يحيط بهذا الموضوع ، حتى نضع هذه القضية في موضعها السياسي الصحيح . ولقد عالجت منظمتنا ، في دورات سابقة للجمعية العامة ، وفي اجتماعات متعددة لمجلس الامن قضية الشرق الاوسط ، ولا نريد في هذه الكلمة ، ان نستعرض المراحل الحرجة التي مررنا بها في السعي لايجاد حل ملائم ، ولا ان نستذكر القرارات العديدة التي صادقت عليها منظمة الامم المتحدة ، والتي بدأنا نفقد الامل في ان تقوم اسرائيل مختارة بتنفيذها .

ان الاهتمام الذى توليه منظمتنا لقضية الشرق الاوسط يحكس خطورة الوضع الناجم عن احتلال اراض تابعة لدول عربية ذات سيادة من طرف اسرائيل اثر عدوان سنة ١٩٦٧ .
الا انه رغم ذلك الاهتمام ورغم الادراك التام لابعاد هذه القضية وانعكاساتها الخطيرة على استقرار السلام والامن ، فاننا لم نوفق بعد مع الاسف في الوصول الى حل عادل وشامل وبعبارة اخرى فان منظمة الامم المتحدة لم تستطع ان تحمل اسرائيل على احترام وتنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة والانسحاب من الاراضي التي تحتلها بقوة السلاح منذ ثمانى سنوات ، والحال انه لم يعد جائزا في نظرنا ان يتردد اى عضو من اعضاء منظمة الامم المتحدة في ادانة سياسة الامم المتحدة التي تسلكها اسرائيل لتحقيق اغراضها التوسعية . خاصة وان نية اسرائيل في تكريس احتلالها لم تعد خافية على احد بعد ان احبطت مهمة الدكتور يارنج ثم كل المساعي التي قامت بها الدول الكبرى ، واصبحت في النهاية تساوم على كل شبر من الاراضي المحتلة يطلب منها ان تتخلى عنه وكأنها تتنازل عن حق مشروع ، وبالفعل فانها استطاعت ان تحصل مقابل التراجع بضعمة اميال على مساعدات ضخمة مالية وعسكرية ، والتزامات بمواصلة المدد الاقتصادي والعسكري .

ان اسرائيل تقيم الدليل بسلوها على انها لاتنوى الجلاء عن كامل الاراضي التي تحتلها والخطوة القصيرة التي تأخرت بها في سينا ، انما قامت بها لارضا الولايات المتحدة الامريكية ، ثم هي لم تقم بها بدون ثمن كما هو معروف . ولا يخفى المسؤولون الاسرائيليون نيتهم في البقاء في الاراضي المحتلة فقد اعلنوا مرارا ان هذه الاراضي تشكل حدودا آمنة من حق اسرائيل - حسب دعواهم - ان تحتفظ بها لضمان كيانها .

ومثل هذه النظرية لاتحني التصميم على بقاء الاحتلال فحسب بل قد تفتح الطريق ايضا الى مزيد من الاعتداءات ومزيد من التوسع .

وهذه النظرية تفسر احداث الماضي ايضا بكل جلاء وتكشف النوايا المبيتة التي كان يضمورها القادة الصهيونيون منذ اقامتهم دولة اسرائيل فهم لم يكونوا قانعين بالرقعة التي حددتها لهم منظمة الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ عند ما قررت تقسيم فلسطين الى دولتين بدون استشارة اهلها الذين اضطروا الى حياة التشرد والبؤس والحيث تحت الهيام . فالسياسة الاسرائيلية تجاوزت منذ البداية حدود التقسيم واتخذت من قرار التقسيم ذريعة لاقامة كيان عسكري مفروض على جزء من فلسطين

العربية ومنطلقا لتنفيذ خطة توسع تدريجي ، حتى اننا نجد انفسنا اليوم نتساءل هل بليغ هذا التوسع حده الاقصى سنة ١٩٦٧ ام انه سيمتد بعد الى مناطق اخرى ؟ فالتوسع يفرى بالمزيد من التوسع ، بل يفرى بالغزو ايضا ، وهذا ما حدث بالفعل بمراًى ومسمع كافة شعوب العالم . فاصبحت الحدود التي تراها اسرائيل " مشروعة " تمتد وتتسع على حساب الدول العربية المجاورة بين فترة واخرى بحجج مختلفة ، منها حجة ضمان امن اسرائيل وكذلك استمرار حركة توطين اليهود الاجانب في ممتلكات العرب الذين اصبحوا عرضة للتشرد .

وانطلاقا من هذا المنطلق فقد لاتجد اسرائيل - مادام الامر متروكا لتقديرها - ضمانا كافيا لامنها ولا متسعا حيويا مناسباً لحجم سكانها داخل حدود السويس او الجولان او نهر الاردن او حتى ربما النيل والفرات ، لاسيما وهي تدعو الى المزيد من هجرة اليهود اليها .

ونحن نتابع انباء تكديس الاسلحة بكل قلق لما تنطوى عليه هذه السياسة من تهديد وممن استعداد للغزو . ويتوقع حسب مصادر اسرائيلية مسؤولة ان تصل القوة العسكرية في اسرائيل في نهاية هذا العام الى زيادة تتراوح بين ٥٠ و ٨٥ في المائة ، هذا بالاضافة الى الحصول على نوعيات حديثة جدا من المعدات المعقدة . . والتهديد باستعمال الاسلحة النووية لاقامة ماسمي بميزان الرعب الذرى .

السيد الرئيس ، ان بحث معضلة الشرق الاوسط يتطلب منا ان يعتمد الوضوح الكامل والاحترام الدقيق لميثاق الامم المتحدة نصا وروحا وان ننطلق من مبدأ ثابت هو عدم شرعية اى شكل من اشكال الاحتلال .

كذلك فان السعي لايجاد حل يضمن السلام والامن والاستقرار في الشرق الاوسط محكوم عليه بالفشل ان لم ينطلق من معطيات جوهرية ويتناول صلب القضية ومبتدءها لان معالجة الجوانب الفرعية قد تساعد على تخفيف حدة التوتر لمدة قصيرة ولكنها لاتؤدى الى تحقيق ما نصبو اليه من استتباب الامن والسلام الدائم في تلك الربوع .

ولقد اوضح السيد وزير الخارجية التونسي في خطابه امام الجمعية العامة يوم اول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ وجهة نظر الحكومة التونسية ان قال : " ان اى سعي لحل قضية الشرق الاوسط سواء كان ذلك في اطار ثنائي الاطراف او متعدد الاطراف ينبغي ان يندرج في مضمون حل شامل

اي ينبغي ان يرمي لا الى الانسحاب من الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ فحسب بل الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطنه " (الجلسة ٢٣٦٩ ص ٦٢)
وواصل السيد الوزير قائلا :

" انكم تعلمون جيدا ان تونس ليست من انصار سياسة الكل او لاشيء وتعلمون ايضا اننا نسلك ونؤيد سياسة المراحل والواقعية للوصول الى حل سليم للمشكلات المستعصية .
" لكن سياسة المراحل في نظرنا تتطلب شروطا ينبغي توفرها كي تؤدي الى الفرض المطلوب"
واول هذه الشروط تحديد الاهداف التي ترمي اليها لاننا ان لم نحدد هذه الاهداف خشينا على انفسنا من ان ننزلق في مجاهل لا غاية لها وربما آل بنا السير الى طرق مغلقة
تموقنا عن بلوغ الاهداف المنشودة " . (المرجع السابق)
ونحن لعلنا بنوايا اسرائيل الحقيقية واطماعها التوسعية المعلننة لانعتقد ان الاهتمام بجوانب القضية من شأنه ان يؤدي الى الحل خاصة والسياسة الاسرائيلية ساعية سميا حثيثا في
صرف الاهتمام عن جوهر القضية وتوجيهه الى النواحي الجانبية كسبا للوقت وضمانا لاستمرار احتلالها
للاراضي العربية . . .

اننا في هذه المرحلة في حاجة الى القاء الضوء على جوهر القضية والمطالبة في سبيل ذلك بتوضيح بعض المواقف والتساؤل هل أن الدول التي اعترفت باسرائيل اعترفت بدولة معروفة الحدود أم اعترفت بدولة لها الحق الكامل في التوسع على حساب الغير ؟ ثم أين تقع عاصمة اسرائيل فسي نظرهم ؟ هل هي تل أبيب ؟ أم القدس ؟ كذلك يهمننا ان نعرف هل أن فكرة اقامة وطن قومي لليهود تتفق في نظرهم مع الانتهاكات المتواصلة للمقدسات الاسلامية وتشوية معالم المدن والقرى في فلسطين ؟ وهل اقامة دولة فلسطينية في فلسطين اقل مشروعية من اقامة اسرائيل في فلسطين ؟

اننا مطالبون بتحديد موقف جماعي من الاحتلال والتوسع واتخاذ التدابير الرادعة للسياسة العدوانية التي ما انفكت اسرائيل تسلكها منذ انشائها لحطها على الجلاء عن كافة الاراضي العربية التي تحتلها والاعتراف بالحقوق الاصيلة الثابتة للفلسطينيين في وطنهم ، وذلك تنفيذاً لقرارات الامم المتحدة سواً قرارات مجلس الامن او قرارات الجمعية العامة .

وهنا أود أن أنوه بالقرار الاخير الذي اتخذه مجلس الامن بمناسبة تمديد قوات الامن الدولية المرابطة بالجولان لمدة ستة أشهر ، فقد حدد يوم ١٢ من كانون الثاني /يناير المقبل لبدء بحث الوضع في الشرق الاوسط على ضوء القرارات المعنية التي صدرت عن مجلس الامن والجمعية العامة ، ويعني ذلك اتاحة الفرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمساهمة في مناقشات مجلس الامن والمساهمة في حل القضية ، قضية الشرق الاوسط على اساس العدل والانصاف حتى يستقر الامن في الاراضي المقدسة وفي الشرق الاوسط منبع الحضارات وموطن امم وشعوب تتوق الى التعايش في كنف الطمأنينة والسلام . وهكذا يعود مجلس الامن بعد سنوات الى معالجة قضية الشرق الاوسط دون تجاهل العنصر الفلسطيني . وقد طالبنا باعتبار هذا العنصر عنصراً أساسياً عند بحث القضية في مجلس الامن . واني اذكر هنا البيان الذي أدليت به في مجلس الامن بتاريخ ١٧ نيسان / ابريل سنة ١٩٧٣ وألقيت فيه هذا السؤال ، لماذا لا يستمع مجلس الامن الى ممثلي الشعب الفلسطيني ؟ انا نأمل ان يكون مجلس الامن في مستوى المهمة المناطة بعهدته وان يحقق بعمله الحل المرجو لقضية دامت كثيراً وتشعبت كثيراً وأن الأوان لتأخذ منعرج الحل الصحيح . وعسى ان تكون سنة ١٩٧٦ حقاً سنة الحل العادل لقضية الشرق الاوسط الذي يسمح للفلسطينيين باستعادة حقوقهم الثابتة . ان ردود الفعل الغربية التي تلقى بها الاسرائيليون قرار مجلس الامن الاخير لا تختلف

عن ردود الفعل التي يتلقى بها الاسرائيليون عادة قرارات الامم المتحدة بما في ذلك قذف مخيمات اللاجئين والاذن بانشاء معسكرات جديدة ، ويؤكد ذلك ضرورة قيام مجلس الامن بمسؤولياته كاملة ، لاقرار العدل والسلام في الشرق الاوسط .

السيد أشطل (اليمين الديمقراطية) (الكلمة بالانجليزية) : اذا كان هنالك موضوع ، عولج بعمق من هذه المنظمة ، وينطوى على نزاع مسلح آخر ليس فقط في الشرق الأوسط ، ولكن على نطاق واسع ، فهو الموضوع الجارى بحثه الآن في الجمعية العامة . فالمرة تلو المرة ، فان الحقائق التاريخية والسياسية ، التي أصبحت تعرف بالموقف في الشرق الاوسط ، قد بحثت عدة مرات في هذا المحفل ، وسيكون من قبيل الاطناب والتكرار ، أن نورد التاريخ المحزن لشعب ابتلعه كيان صهيوني ، شهيته للتوسع والاحتلال غير محدودة . لذلك سأقصر كلمتي على ما هو جديد في مأساة الشعب الفلسطيني ، وهي مأساة تمتد الى البلاد العربية المجاورة .

ومنذ أن قامت الجمعية العامة بالمناقشة الكاملة حول الموقف في الشرق الاوسط في ١٩٧٢ ، فقد حدثت تطورات هامة بعد ذلك : أولا ، حطمت حرب أكتوبر/تشرين الاول خرافة عدم قهـر اسرائيل ، وأثبتت لقادتها ، أنه لولا المساعدة العسكرية المباشرة من الولايات المتحدة لاسرائيل ، لتحررت الاراضي العربية المحتلة بقوة السلاح . ثانيا ، ان الأزمة الاقتصادية العالمية ، ومن بين أسبابها حرب تشرين الاول / اكتوبر ، قد أصابت المصالح الحيوية للدول الرأسمالية الصناعية ، بسبب تأييدها لاسرائيل . ثالثا ، ان عددا متزايدا من بلاد العالم الثالث قد قطع علاقاته مع اسرائيل ، وأيد الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين في تقرير مصيره الوطني ، وقد ظهر هذا التأييد في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الذي يدعو منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال الجمعية العامة ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أيد حق شعب فلسطين في تقرير المصير في فلسطين . رابعا ، ان الجمعية العامة في هذه الدورة ، قد وافقت على قرار ينص على ان الصهيونية نوع من العنصرية والتمييز العنصرى . ولقد أغضب هذا القرار ، الدوائر الاسرائيلية ، ودوائر الاعلام الغربية . وقد أوضحت الجمعية العامة ان الصهيونية كانت تلجأ دائما الى لعبة معاداة السامية لاسكات أى صوت ، وحتى هؤلاء الساسة الغربيين الذين كمت اسرائيل أفواههم ، لا بد أنهم تحرروا من الضغسط

العنيف الذي تعرضوا له . خامسا ، ان قرار مجلس الامن الاخير الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في مناقشة كاملة حول الموقف في الشرق الاوسط في ١٢ كانون الثاني /يناير ، قد احتقرته اسرائيل ، وظهر للمرة الأولى ، انفصام بين السياسة الرسمية التي تتخذها كل من اسرائيل والولايات المتحدة . ولقد علقت جريدة كريستيان مونيتور في عددها الصادر في ٢ كانون الأول /ديسمبر ، أى أمس ، على ذلك القرار فقالت :

” للمرة الاولى ، فان الولايات المتحدة الامريكية تتجه الى الاعتراف بالحاجة الى معالجة قضية فلسطين وان حل المشكلة الفلسطينية ، يجب ان يكون جوهر تأييد أية تسوية نهائية في الشرق الاوسط ، وهذا التطور موضع ترحيب عظيم .”

وفي بيان أخير عن السياسة ، ألقاه أحد موظفي الدولة الرسميين ، المسترهارولد سوندرز ، أمام احدى لجان الكونجرس ، ركز على ان القضية الفلسطينية هي ” جوهر النزاع ” . ومع ذلك ، فان السيد هيرتزوج في خطابه أمام الجمعية العامة بالأمس ، قال مدافعا مايلي :

” ان القضية ، ليست قضية أرض ، انها ليس قضية الفلسطينيين (الجلسة ٢٣٤٢ ص ٥٧)

(السيد أشطـل ،
اليمن الديمقراطية)

هذه التطورات وغيرها ، المتعلقة بالموقف في الشرق الاوسط ، توضح بجلاء اتجاهها واضحا ، ألا وهو استمرار عزلة دولة الصهيونية وحمايتها ، وتزايد الاعتراف بقضية فلسطين وتأييدها ، وكذلك ضرورة الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة .

كيف ان نفسر البيان اليائس الذي ألقاه الممثل الصهيوني بالامس حينما لخص اتجاهه اسرائيل بطريقة فجأة في كلمتين قال فيهما : " أنسوا الموضوع " (الجلسة ٢٤٢٣ ص ٥٣) . هذا هو الحل السهل للنعامة . ان الصهاينة يستطيعون محاولة نسيان كل شيء عن الامم المتحدة والرأى العام العالمي ، ولكنهم لا يستطيعون ان ينسوا الشعب الذي اغتصبوا دياره منذ ٢٨ سنة ، ولكي يثبتوا ذلك بالامس فقط شنوا غارة جوية وحشية على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، وهذا عمل يائس من جانب دولة يقوم وجودها على الارهاب والوحشية ، وأولئك الذين يمدون اسرائيل بالسلاح يسمحون بالارهاب ، وبهذه الاعمال الوحشية .

ان وزير خارجية بلادي ، في كلمته امام الجمعية العامة في ٢ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام قال الاتي :

" في الشرق الاوسط ، فان حكومة الولايات المتحدة تواصل تأييد اسرائيل وتزودها بالاسلحة وتدعم أمنها ، وتشجعها على استمرار اغتصابها لفلسطين ، واقتلاع شعبيها ، ومواصلة احتلالها للاراضي العربية . ان الولايات المتحدة الامريكية تشجع اسرائيل وتشجع اعتدائها المتكررة على الجنوب اللبناني ، وغاراتها الوحشية على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين ، بتزويدها بالاسلحة المعقدة المتقدمة ، بما في ذلك الصواريخ البعيدة المدى ، وذلك لكي تبقى على احتلال عدة كيلومترات من الارض التي تحتلها ، وانها بذلك تشجع الاحتلال ، وتجهز العدوان .

" اننا لانعتبر ان الولايات المتحدة مؤهلة للتوسط في النزاع في الشرق الاوسط لانها طرف منحاذا لاسرائيل ، وأي حل لازمة الشرق الاوسط غير مبني على الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، وغير مبني على منح الشعب الفلسطيني حقوقه القومية الكاملة في دولة فلسطينية علمانية ، مقضي عليه بالفشل ، ولن يؤدي الى السلم في المنطقة " (الجلسة ٢٣٧١) .

السيد أو فينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الجمعية العامة قد بدأت بحث الحالة في الشرق الاوسط ، وان الطابع العصري لهذه المشكلة لواضح تماما . فان أكثر من ثمانية سنوات قد انقضت منذ اعتداء اسرائيل في حزيران / يونيه ١٩٦٧ على البلدان العربية المجاورة ، وان المعتدى مع ذلك لا يزال يحتفظ بجزء كبير من الاراضي العربية التي استولى عليها ، ويحاول تعزيز احتلاله لها ، والحصول على هذه الاراضي ، رغم انتهاكه لمبادئ وقرارات الامم المتحدة التي أكدتها بالنسبة لعدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة وضرورة اعادة هذه الاراضي الى أصحابها .

ان اسرائيل تقيم المستوطنات في الاراضي العربية التي احتلتها بصورة غير مشروعة ، وتنفذ سياسة الطرد الجماعي ، فتطرد السكان المحليين ، وتخير التكوين الديموغرافي لهذه المناطق .

ورغم القرارات العديدة التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة ، والتي لا تزال ، تتجاهلها الدولة الاسرائيلية باستمرار ، فان الحقوق الوطنية لفلسطين لم تقربعد ، واننا لنشعر بالقلق حيال هذه السياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل ، لانها ما تزال تتلقى من الخارج ، بصورة مطردة معونة اقتصادية ومالية وعسكرية بما في ذلك شحنات من الاسلحة الاكثر حداثة وتعقيد ، وهذا يمكن المعتدى من البقاء في الاراضي التي حصل عليها ولا يملكها .

ولهذا ، فان الموقف في الشرق الاوسط يسبب مصدرا للقلق عند كل أولئك الذين يتطلعون الى قيام سلم دائم في هذه المنطقة من العالم ، والتوصل الى تسوية عادلة في الشرق الاوسط . ان بؤر التوتر مازالت متوهجة في هذه المنطقة من العالم ، وهي تهدد بحدوث انفجار عسكري جديد .

ان اخطار المواجهة ما تزال قائمة ، طالما لم تقتلع جذور النزاع في الشرق الاوسط ، وطالما استمر الاحتلال غير المشروع الذي تقيمه اسرائيل في الاراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ ، وطالما وطئت بالاقدام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

ان الموقف في الشرق الاوسط لبالغ الخطورة ، ولا بد أن تتخذ اجراءات عاجلة وفعالة على وجه السرعة ، بحيث يمكن اقرار سلم عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط ، وهذا السلم لا يمكن

ان يتحقق دون حل ثلاث مشاكل أساسية ، تعتبر قلب أزمة الشرق الاوسط وهي : أولا ، ينبغي حمل اسرائيل على الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ . ثانيا ، من الضروري ان تضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه الثابت في انشاء دولة الخاصة به . وثالثا ، لا بد من ضمان حق جميع بلدان الشرق الاوسط في وجود مستقل وفسية التنمية . وخلال السنوات الاخيرة فان مجلس الامن والجمعية العامة ، اعترفا في قرارات رسمية بضرورة ايجاد حل لهذه المشكلات الجوهرية لتسوية النزاع في الشرق الاوسط .

وفي الآونة الراهنة ، وفي عدد كبير من القرارات التي صدرت عن الامم المتحدة ، نجد مطالبا يتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ على أساس ان ذلك يشكل أحد الشروط الأساسية لاجاد سلم عادل و دائم في الشرق الاوسط . ان هذه الوقائع قد أكدت كذلك في قرارات اتخذتها الامم المتحدة مرات عديدة ، تتعلق بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة .

ان الاتحاد السوفياتي وبلدان اخرى من المجموعة الاشتراكية ، ينطلقون دائما من الشروط الأساسية المسبقة ، وهي ان العدوان ينبغي ان يوقف بطريقة هاسمة ، وان البلدان التي تعرضت للعدوان ، ينبغي أن ترد اليها الاراضي التي اغتصبت منها ، وبالطبع فان هذا لا يتعلق بالشرق الاوسط وحده ، ولكن هذه قضية دولية مبدئية .

ان تغييرات هامة قد حدثت خلال الآونة الاخيرة ، فيما يتعلق بصفة خاصة ، بالاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني . وان بحث قضية فلسطين ، الذي انتهى منذ قليل في الجمعية العامة ، قد أكد مرة أخرى ، أن هذه المسألة ، تشكل احدي القضايا الاساسية لايجاد تسوية في الشرق الاوسط ، ودون تسوية هذه المشكلة ، لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ومتين في هذه المنطقة ، ومن ثم لا بد من القيام بعمل في منطقة الشرق الاوسط .

ان معنى نظر هذه القضية في الدورتين الاخيرتين للجمعية العامة ، يمكن ان يلخص فيما يلي : أولا ، لقد تأكدت بوضوح ، ودونما ليس ، الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني وفي سيادته ، وكذلك حق الفلسطينيين في انشاء دولتهم الخاصة بهم . فضلا عن ذلك ، فان الجمعية العامة ، قد عبرت عن قلقها العميق ، نظرا لانه حتى الآن ، لم يتم تقدم في اتجاه تنفيذ الفلسطينيين لحقوقهم الثابتة ، أو تحقيقهم لها . ولهذا ، قررت الجمعية العامة ، أن تنشئ لجنة معنية بتنفيذ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وقد حظي هذا القرار ، باصوات نحو مائة دولة عضو في الأمم المتحدة ، وأصبح قرارا رسميا للمنظمة .

وأخيرا ، فان هناك تغييرا هاما في المبدأ ، وهو اعتراف الجمعية العامة بالحقيقية التي لا يمكن مناقشتها ، وهي أن الشعب الفلسطيني ، يشكل احد الأطراف الرئيسية ، في اقامة سلام عادل ومتين ودائم في الشرق الاوسط . ان هذا المبدأ ، قد عبر عنه قرار الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك في كافة الجهود الدولية في الشرق الاوسط ، وكذا في عمل مؤتمر السلام في جنيف .

وبالتالي ، وبناء على طلب الجمعية العامة ، فقد أحاط الأمين العام للأمم المتحدة ، رئيسي مؤتمر جنيف بهذا القرار .

ان المبدأ الهام الخاص بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، على أساس أنه أحد الأطراف الرئيسية في أزمة الشرق الاوسط ، قد تأكد أيضا بقرار مجلس الأمن الصادر في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، بمناسبة موضوع تجديد مدة قوات فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة في القطاع الاسرائيلي السوري . ولقد قرر مجلس الأمن ، في القرار ٣٨١ (١٩٧٥) ان يستأنف

جلساته يوم ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، حتى يواهل بحث مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، مع مراعاة كافة القرارات ذات الصلة ، الصادرة عن الأمم المتحدة . ولقد اعتمد المجلس كذلك - في ذات الوقت الذي أقر فيه هذا القرار - اعلانا رسميا لرئيس مجلس الأمن ، يشكل أساسا جزئيا من قرار مجلس الأمن ذاته . وقد جاء في هذا الاعلان ما يلي :

" ان غالبية أعضاء مجلس الأمن يرون أن المجلس ، حينما يستأنف اجتماعاته يوم ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، وفقا للفقرة الاولى من القرار ٣٨١ (١٩٧٥) ، فان مثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف يدعون للمشاركة في بحث القضية " . (S/PV.1856,p.16)

وعلى هذا ، أعلن مجلس الأمن ، في القرار المشار اليه آنفا ، بطريقة واضحة ، لاغموض فيها ولا لبس . أولا ، ان المشكلة الفلسطينية ، تشكل جزءا لا يتجزأ من التسوية العامة في الشرق الاوسط ثانيا ، انه ينبغي أن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها مثلا معترفا به عالميا للشعب الفلسطيني ، الى المشاركة في كافة مناقشات مشكلة الشرق الاوسط ، في اطار الامم المتحدة تحت رعايتها ، وينبغي على مجلس الأمن ، باعتباره مسؤولا عن صيانة الأمن والسلم الدوليين من جانبه ، أن يبذل قصارى جهده ، من أجل الاسهام في التسوية السياسية في الشرق الاوسط ، ومن أجل الاسراع بمثل هذه التسوية . ان بحث الموقف في الشرق الاوسط ، في مجلس الأمن مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف يسهم دون شك ، في تجديد أعمال مؤتمر جنيف على الاساس الملائم . وعلى هذا ، فقد توفرت في الآونة الاخيرة ، الظروف الملائمة من أجل احراز تقدم مناسب لتسوية أزمة الشرق الاوسط . ومن أجل الاستفادة من هذه التطورات ، جاءت مبادرة الحكومة السوفياتية التي وجهت الى الولايات المتحدة ، يوم ٩ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، لكي تقترح عليها استئناف أعمال مؤتمر جنيف للسلام .

وقد أثبتت تجربة تاريخ الشرق الاوسط ، بوضوح تام ، ان الاجراءات الجزئية والفردية لا تؤدي الى حل لهذه الازمة الحادة ، التي مازالت قائمة في هذه المنطقة . ولذلك ، فانه من المستحيل ألا نوافق على مقالته صحيفة الثورة السورية من " أننا نحصل كل يوم على تأكيد جديد للحقيقة القائلة ، بأنه لا يمكن ، من أجل اقامة سلام دائم في الشرق الاوسط ، الانطلاق من موقف فردى أو منفصل ، او اتحان اجراءات جزئية لا أهمية لها . والواقع أن سياسة الخطوة خطوة ، التي

تمت على طريق الانفصال ، لا يمكن ان تؤدي الى حل مشكلة الشرق الاوسط ، ذلك ان التصرف على هذا النحو يجعلنا نترك المشكلات الاساسية والمشكلات الجوهرية جانبا .

ان الاتحاد السوفياتي ، قد رأى ، وما زال يرى ، ان الطريق الوحيد السليم من أجل التوصل الى تسوية المشكلة هو طريق الجهود الجماعية ، التي تتخذ بصورة مشتركة ، من جانب كافة الاطراف المعنية . واننا نعرف جيدا ، ان مؤتمر جنيف ، يشكل جهازا دوليا أنشئ بصفة خاصة ، من أجل التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط ، ويمكن بهذا الجهاز أن تقرر وتبحث جميع جوانب المشكلة ، وينبغي أن تشترك في أعمال المؤتمر كافة الاطراف المعنية مباشرة بالقضية . ومن البديهي ، انه لا يمكن قبول استخدام هذا المؤتمر ، كستار من أجل اقرار اجراءات تتخذ من وراء ظهره .

(السيد أوفينيكوف ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية)

ولهذا فان الحكومة السوفياتية ، قد اقترحت بالنسبة لمؤتمر جنيف ، منذ بداية استئناف أعماله وجوب مشاركة - بحقوق متكافئة - كافة الأطراف المعنية بهذه القضية ، وهي كل من جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، والشعب العربي الفلسطيني - ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية ، واسرائيل ، بالإضافة الى كل من الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما الرئيسيين المناوبين للمؤتمر . ان هذا شرط أساسي ، وضروري للغاية من أجل أن يقوم مؤتمر جنيف باستئناف أعماله . ودون اشتراك ممثلي الشعب الفلسطيني ، فانه يكون من الصعب بحث مشكلة الشرق الأوسط وايجاد الحلول لها .

وحيثما تحدث بالأمس ، في الثاني من كانون الأول / ديسمبر خلال حفل العشاء الذي أقيم تكريما للسيد وزير خارجية الكويت الصباح أحمد الجابر الصباح ، الذي حضر في زيارة رسمية للاتحاد السوفياتي ، فان السيد جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي تحدث في هذا الحفل قائلا :

" بالنسبة لاقتراح الاتحاد السوفياتي ، فيما يتعلق بدعوة مؤتمر جنيف ، الخاص بقضية الشرق الأوسط ، فقد أعرب البعض عن فكرة أنه من الملائم عقد اجتماع تمهيدي غير رسمي . ومثل هذه الفكرة يمكن وصفها بأنها محاولة لمنع عقد مؤتمر جنيف نفسه ، وقد أبلغنا أن عقد مثل ذلك الاجتماع التمهيدي قد يستغل لمنع اشتراك الفلسطينيين في مناقشات قضية الشرق الأوسط في مثل هذا الاجتماع . ولكن من أين نبعث فكرة ان الفلسطينيين لا يجب عليهم أن يشتركوا في أي اجتماع ؟

" وبالتالي ، فان الاجتماع غير الرسمي ليس له أية صلة بضرورة تمثيل ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك لأن هذه المنظمة معترف بها من قبل دول العالم أجمع . ولا بد أن تشارك في كافة الاجتماعات ، وعليه يكون من غير المجدي أن نضع العقبات المصطنعة ، في طريق عقد مؤتمر جنيف وأن نخوض في مهاترات سياسية .

" ان دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد ، مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بكامل عضويتها فيه ، هي الوسيلة المأمولة ، لبحث مشكلة الشرق الأوسط " .

ان الحكومة السوفياتية ترى أيضا ، انه لا بد من أن توضح بطريقة جلية ، مهمة هذا المؤتمر ، وترى أن هذه المهمة ، تكمن في اعداد تسوية عامة ، سياسية ، وأساسية للنزاع في الشرق الأوسط ، مع الاعتماد على القرارات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع ، والصادرة عن الأمم المتحدة . على أن يعتمد في المقام الأول ، على قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٩ (د - ٢٩) ، هذه هي المهمة التي أنيط بها مؤتمر جنيف منذ البداية ، وهي وحدها التي يمكن ، عن طريقها التوصل الى ايجاد سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط .

ان كلمات المتحدثين في المناقشة العامة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، سواء بالنسبة لبحث قضية فلسطين في الدورة الثلاثين ، وكذلك قضية الشرق الأوسط التي بدأت توا ، كلها توضح أن كافة البلدان - باستثناء اسرائيل ، وأولئك الذين يساندونها - تؤيد التسوية العادلة ، التي يمكن تحقيقها بأسرع ما يمكن في منطقة الشرق الأوسط ، على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية ، من كافة الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، وكفالة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني .

ان اسرائيل ، التي مازال تصر بعناد على ممارسة سياسة التوسع والعدوان ، وعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وجدت نفسها في الجمعية العامة معزولة تماما ، وهذا يثبت مرة أخرى ، الطابع السليم لنضال الشعوب العربية من أجل استعادة أراضيها ، ونضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، وفي اقامة دولة خاصة به .

ان الجمعية العامة ، لم تدن فحسب سياسة العدوان والتوسع التي تنتهجها اسرائيل ، ولكنها كشفت القناع أيضا عن الأساس الايديولوجي ، والسياسي ، والاقتصادي لهذه السياسة العدوانية التوسعية ، التي ما هي الا تجسيد لما تمارسه الصهيونية العالمية . ان الجمعية العامة قد أدانت الصهيونية في قرارها المعروف رقم ٣٣٧٩ (د - ٣٠) ، والتي اعتبرتها شكلا من أشكال العنصرية ، والتفرقة العنصرية .

ان قادة اسرائيل يتعين عليهم في الوقت الحاضر ، أن يفكروا بجدية في سياسة اسرائيل والى أين تقودهم هذه السياسة . ان ممثلي اسرائيل عليهم ألا يلقوا بمسؤولياتهم على الآخرين ،

وعليهم أن يدركوا موقف اسرائيل ، وما وصل اليه من نتائج ، وعليهم أن يكفوا عن ترديد كلمات أو عبارات مثل " الابتزاز العربي " ، أو " التحكم السوفياتي " فتلك كلها دعايات غير سليمة . ان اسرائيل مضطرة لأن تذهب الى هذه الاتجاهات ، بسبب سياستها الخاطئة .

وعليها أن تكف عن اقامة مستوطنات في الأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، مما يتنافى مع ما يعلنه قادة اسرائيل من أنهم لا يسمون الى التوسع ، فاذا اعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، فاننا نستطيع أن نقول حينئذ ، انها مستعدة لأن تعيش في سلم مع الشعب العربي الفلسطيني . واذا أعلنت اسرائيل أيضا أنها مستعدة لأن تسحب قواتها من كافة الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ فانه يمكننا أن نقول انها مشغولة بقضايا أمنها الخاص ، ولا ترمي الى تخليد احتلالها .

وما لم يحدث كل ذلك ، فان هناك ما يبيحث الى الاعتقاد بأن الكلمات الخاصة بالسلم ، والتي تطلقها اسرائيل ليست الا ستارا من الدخان . والواقع أن اسرائيل تحاول تخليد وتثبيت احتلالها للأراضي العربية التي استولت عليها بالقوة ، من أجل مواصلة سياستها العدوانية التوسعية . والدليل على ذلك ما تمارسه من عمليات القصف الأخيرة الاجرامية البربرية التي شنتها على القرى اللبنانية ، والتي راح ضحيتها النساء والأطفال .

وهذا دليل واضح على ان العدوان واعمال القرصنة قد ارتقت في اسرائيل الى مستوى السياسة الحكومية . وبالنسبة لتعننت اسرائيل وممارستها لسياستها العدوانية ، ضد الشعوب العربية ، فان من واجب الامم المتحدة ان تتخذ التدابير العاجلة الضرورية . لذلك ينبغي ان تدان اسرائيل ، لاستمرارها احتلال الاراضي العربية ، لان ذلك انتهاك لميثاق الامم المتحدة ، ولمبادئ القانون الدولي ، وللقرارات العديدة التي صدرت عن الامم المتحدة .

كما يجدر بنا ، ان تدين اسرائيل لسياستها التوسعية ، القائمة على تعزيز وجودها في الاراضي العربية المحتلة ، عن طريق اقامة مستوطنات جديدة في هذه الاراضي ، وطردتها بالقوة للسكان العرب المحليين ، وتغيير الطابع الديموغرافي للمناطق العربية المحتلة ، واخفاء الطابع الاسرائيلي عليها .

وكما نعرف ، فان هذه الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان ، بالنسبة لسكان الاراضي العربية المحتلة ، قد ادينت بقوة ، واعلن انها جرائم حرب ، وتعد للبشرية ، ولقرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة ، ولجنة حقوق الانسان .

لذلك ، فمن الضروري اتخاذ التدابير العاجلة لتصفية آثار العدوان الاسرائيلي ضد البلاد العربية ، ومن اجل تأمين الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني . ولا بد من ان نوجه نداءً الى البلاد التي تقدم لاسرائيل مساعدة عسكرية ، لكي تكف عن تقديمها فوراً .

ان الاتحاد السوفياتي في اتجاهه نحو حل مشكلة الشرق الاوسط ، ينطلق من معطيات اساسية في سياسته الخارجية ، وان جزءاً من هذه السياسة هو المعارضة غير المتحفظة للامبريالية والاستعمار .

وفي تأييده المستمر لحركات التحرير الوطني للشعوب ، وفي بيانات القادة السوفيات ، قد وضحت بجلاء شديداً تلك النقاط . ان السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، السيد بريجينيف ، في تقريره الى اللجنة المركزية ، في الاجتماع الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، قد ركز على ما يلي :

” ان احد اهداف السياسة الخارجية السوفياتية ، هو دعم حركات التحرير الوطني ،

وتحقيق التعاون الكامل مع الدول الجديدة النامية . ”

كما اشار الى ذلك وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد جروميكو ، في مقال نشر في صحيفة شيوعية في شهر ايلول / سبتمبر الماضي حيث قال :

" وبالنسبة لأي فرد يقيم الموقف في الشرق الاوسط ، واحتمالات تطوره ، فمن الواضح تماما ان العدوان الاسرائيلي مدان حتما ، ولا بد ان يفشل . وهناك دليل تاريخي واضح ، وهو التجربة والاحداث الاخيرة التي وقعت في الهند الصينية ، ومن ثم ، فما دامت اسرائيل تطبق سياسة العدوان والتوسع ، فلن يكون هناك سلم في الشرق الاوسط ، كما انه لن يكون هناك امن بالنسبة لاسرائيل ذاتها . ان الدوائر التي تحدد سياسة اسرائيل ، ينبغي ان تتفهم اخيرا ، انه اذا كانت توجهها اطماع تتحقق في وجود دولة اسرائيل ، فان مثل هذه الاطماع لا يمكن ان تقوم على اساس سليم . * "

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فانه سوف يقف دائما الى جانب الشعوب والبلاد العربية ، التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي ، وذلك بطريقة فعالة . ان الاتحاد السوفياتي يقيم علاقة صداقة مع الدول العربية ، التي تدافع عن قضاياها العادلة ، وهذه الصداقة لها جذور عميقة ، وان الاتحاد السوفياتي ، سوف يواصل في المستقبل ، بذل كل ما في وسعه من اجل تعزيز هذه الصداقة ، على اساس عادل ومبدئي . وان الاتحاد السوفياتي قد فعل ، وسوف يفعل ، كل ما في وسعه لاقامة سلم عادل وقوى ودائم في الشرق الاوسط ، على اساس القرارات الصادرة من الامم المتحدة ، وبخاصة القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الامن ، والقرار ٣٦٣٦ (٥-٢٩) للجمعية العامة .

ومن الضروري ان نؤكد مرة اخرى ، على ان احراز تقدم سريع في ازمة الشرق الاوسط ، يرتهن باستئناف اعمال مؤتمر جنيف ، وعمله بفاعلية تامة . وفي هذا المؤتمر ، ينبغي ان تشارك فيه على قدم المساواة ، كافة الاطراف المعنية بالمشكلة ، بما في ذلك شعب فلسطين العربي ، الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية . ان الموافقة على هذا الاقتراح السوفياتي - الذي يعطي اهمية لتكوين هذا المؤتمر ولمهمته - تتفق مع مصالح البلاد العربية ، ومع هدف اقامة سلم عادل حقا ، ومتين في الشرق الاوسط .

* تولى الرئاسة السيد بنتساغوروف (منغوليا) ، نائب الرئيس .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان الموقف في الشرق الاوسط

اليوم ، هو موقف قائم على الأمر الواقع ، وغير شرعي . وهو يمثل حالة متميعة ، مبنية على حقيقة غير مقبولة ، هي احتلال اسرائيل لمساحات شاسعة من الاراضي العربية . وهذا الموقف يعتبر انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي . وباختصار ، فان هذا الموقف لا يمكن قبوله ، لأنه يمكن ان يؤدي الى تفسير لا يمكن التكهن به ، ولذا فهو يشكل تهديدا للسلم الاقليمي والعالمى .

والواقع انه لا ينفصل عن سلسلة المواقف التي ادت الى المأزق الحالي ، وهي ليست الا مرحلة عابرة ، في الطريق المأسوي لتاريخ انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، والتطورات التي تبعت ذلك ، وهي مع ذلك مشكلة انسانية عميقة ، ومشكلة سياسية بالغة التعقيد ، بل اكثر من هذا ، فان جذورها العميقة ترجع لذكريات يُبقى عليها بطريقة مصطنعة ، لماض اسطوري لا يمكن ان يكون له بالحاضر الا علاقات واهية ، وليس علميا ولا منطقيا في الوقت الحاضر ، ان نسير على طريق مات ، او نبني امة او دولة على اساس ديانة او عقيدة معينة .

ان الخطر في الموقف يكمن في الاستيلاء على الارض بالقوة ، وهذا سيء في حد ذاته ، ولكن حينما يزداد الموقف تعقيدا ، باطماع الجهل والمعتقدات الجامدة ، فيمكن ان يترتب على ذلك تبعات مخيفة بالنسبة للمستقبل . ان الامم المتحدة تعترف بطريقة واضحة بهذا الخطر ، ولكن لسوء الحظ ، لم تتمكن حتى الآن من تنفيذ قراراتها . فما هي قرارات الامم المتحدة ؟ هناك مجموعة كاملة من القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة ومجلس الامن حول الموقف في الشرق الاوسط ، وحول الموضوعات المرتبطة به ، ورغم انها لا تتماشى مع بعضها ، لانها اتخذت في اوقات مختلفة لمواجهة ظروف مختلفة ، الا انها ، مازالت صالحة الفعالية ، لدرجة ان الاطراف المعنية مازالت تعتبرها تعنى بالموقف ، ولكن مجرد تنفيذ مبدأ واحد في قرار ما ، سيكون من قبيل الاضرار بنجاح الهدف الكامل .

ان المحاولات التي بذلت خارج الامم المتحدة لتنفيذ قراراتها ، لم تأت بنتائج كبيرة ، وما يسمى بمفاوضات الخطوة خطوة ، قد اسفرت عن نتائج جزئية ، ولا يوجد ما يشير الى المرحلة التالية . ونحن الآن ندخل في مرحلة جديدة ، بمعنى كمي ، وظهرت تطورات جديدة هامة ، ففي كل هذه السنوات ، كانت الامم المتحدة متهمه باهمال المشكلة العربية الفلسطينية ، وهي مشكلة الشعب العربي الفلسطيني الذي اغتصبت اراضيه بالقوة ، وطرد منها لبيحث له عن ملجأ في بلاد مجاورة . واضطر الى ان يكون شعبا مشردا متجولا ، دون دولة ، له الحق فيها ، وقد وعد بها . واصبح شأنه على الوضع الحالي ، على يد مجتمع عانى من عدم الاستقرار عبر القرون . وهذه ناحية تزيد من دواعي الاسف .

ان مصير الفلسطينيين العرب ، موضوع يهم العالم بأسره ، والدول العربية ذات السيادة ، باستخدامها لمسوغات سيادتها ، في موقف يسمح لها بأن تعنى بأمرها . ولكن الفلسطينيين العرب ، ليسوا بعد في موقف مماثل . وقد أتوا الى الامم المتحدة للحصول على المساعدة ، والاعتراف بحقوقهم الوطنية . وقد منحتهم الجمعية العامة ، الاعتراف الضروري ، وقررت ان منظمة التحرير الفلسطينية لها الحق في المشاركة في جميع المحاولات التي تهدف الى اقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط . ولا حاجة بنا الى القول بأن الفلسطينيين العرب سيكون لهم الحق في تقرير المصير . ولكن حتى يمارسوا هذا الحق ، فمن الضروري ان تخلي اسرائيل الاراضي العربية التي تحتلها الآن . وقد رفضت اسرائيل الى اليوم ان تعترف حتى بوجود العرب الفلسطينيين ، ومشكلتهم الخاصة ، ورفضت ايضا ان تقمهم وتقدر قوة الاهتمام العالمي بمستقبل الفلسطينيين العرب . ومع ذلك فان ما يدعو الى التشجيع ، هو ان منظمة التحرير الفلسطينية تشارك في مناقشاتنا ، وهي على استعداد للمشاركة في البحث العالمي ، عن اقامة سلام عادل ودائم ، ولا يجب ابدا ان تسمح بسقوط غصن الزيتون من أية يد في الشرق الاوسط .

نحن لانرى اى تناقض بين الحقوق الوطنية للفلسطينيين العرب ، وبين حق دولة اسرائيل في البقاء . ان البعض يعمد الى ترويح زعم زائف يقول بأن حق العرب الفلسطينيين يتعارض بطريقة ما ، مع حق اسرائيل في الوجود . والفرض من هذا الزيف هو انكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بل من السخف الكامل التفكير في القضاء على دولة اسرائيل ، التي اكدت حقها في الوجود بطريقة جلية واضحة ، لا لبس فيها . لذلك فانه من الصعب ان نتفهم معنى لمخاوف اسرائيل على امنها ، اللهم الا لدواعي سيكولوجية ، حيث يوجد بين الاسرائيليين خوف عميق من التمييز ، وأسوأ من ذلك ، فظائع الموت الجماعي الذي عانوا منه في الثلاثينات ، والاربعينات من هذا القرن . ان ذكرى هذه الفظائع لا يمكن ان تنسى ، ويبدو ان ذلك يخيم على رؤياهم لعلاقتهم المقبلة مع العرب ، ووضعهم ايضا في موقف لا حل له ، مع الفلسطينيين العرب .

قد يتساءل المرء ، ما هو هدف اسرائيل ؟ هل هو الابقاء على الوضع الراهن الذي لا يمكن قبوله ؟ ام هل هو نوع من المستعمرات القائمة على مفهوم تجارى لزيادة ربحها الاقصى ، والاقبال من خسائرها للحد الادنى ؟ ام انها تفسر كل نصر عسكري لها ، على انه تأكيد لسياستها ،

وكل هزيمة عسكرية تعتبرها نذير انتحارها الوطني ؟ ان ذهن اسرائيل في حالة من الحصار ، وهي اسيرة ذكرياتها ومخاوفها الوهمية . هذه السيكلوجية ، هي التي ولدت التشدد في موقفها ، والسياسات التي تتنفس عن المد وان الانتقامي والتوسعي يجب على اسرائيل ان تعترف بالواقع غير العادي لتشتت الفلسطينيين العرب في المنفى والخارج ، وحقهم المشروع في العودة الى ديارهم القومية .

هناك طريقان مفتوحان امام الامم المتحدة الآن احدهما هو استئناف اعمال مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، بغية ايجاد طرق يتفق عليها ، لتنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، حتى يمكن اقامة سلام دائم وعادل . والطريق الآخر ، هو ان يستخدم مجلس الامن جميع الوسائل المتاحة له ، للخروج من المأزق الحالي ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . وهناك مشروع قرار سيقدم قريبا الى الجمعية العامة ، يتضمن هذه المبادئ الاساسية ، وقد اشتركت الهند في تبني هذا المشروع . ورغم ان لدينا بعض التحفظات بالنسبة لعامل او عاملين فيه ، الا اننا وافقنا على الاشتراك في تبنيه ، آملين ان الموافقة على مشروع هذا القرار ، ستؤدي الى بعض الخطوات العملية في الاتجاه نحو السلام .

السيد شودرى (بنغلاديش) (الكلمة بالانجليزية) : بينما نناقش هنا الموقف في الشرق الاوسط ، قام الطيران الاسرائيلي بانزال الموت والدمار على لبنان ، وعلى مواطنيه من الاهالي . ان دائرة العنف ، والعنف المضاد في الشرق الاوسط ، قد سارت على نحو سريع خلال السنوات العشرة الاخيرة . وان أربع حروب كبرى قد اندلعت بين اسرائيل وجيرانها : في ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . وفي كل مرة كان مجلس الامن والقوى العظمى تتدخل حتى لا يشمل الصراع العالم بأسره .

ان على الامم المتحدة ، مسؤولية خاصة لكي تؤمن وتصون السلم في هذه المنطقة ، لاسيما ان هذه المنظمة بذاتها ، هي التي آذرت مولد اسرائيل ، ومن ثم فانها لا تستطيع ان تتوارى عن المسؤولية الاولى التي تقع عليها من أجل حل المشكلات الاساسية الثلاث التي تشكل ازمة الشرق الاوسط : أولا انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ . ثانيا ، عودة الفلسطينيين اللاجئين الى ديارهم وتأمين حقهم الوطني في تقرير المصير ، وثالثا ، وضع مدينة القدس المقدسة .

ان اسرائيل مازالت تتمهن قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ . وهي ترفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، من سيناء ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان . وذلك بحجة ان الحدود الآمنة والمعترف بها ، كما تصورها قرار مجلس الامن يمكن ان تحدد فحسب من خلال المفاوضات ، وبين الاطراف المعنية .

ان اسرائيل تنسى ان نفس القرار يؤكد أيضا ان الاستيلاء على الاراضي بالقوة أمر غير مقبول . اننا نسجل بالاسى أن اسرائيل مازالت تتماهى في رفضها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، مع انه بدون اشتراكها لن يمكن التوصل الى سلم دائم في الشرق الاوسط .

لقد وردت الانباء أن الوزارة الاسرائيلية قد قررت ان تقاطع اجتماع مجلس الامن في الشهر القادم ، لان منظمة التحرير الفلسطينية قد دعيت للاشتراك في مداولاته . واذ كان الامر على هذا النحو ، فاننا يمكن ان نقول ان تلك سياسة تعويقية ، تخفق في الاستجابة لحقائق الموقف وتعوق المسيرة نحو السلم . ولن يكون هناك سلم في الشرق الاوسط ، مادام الشعب الفلسطيني لا يمارس حقه في العودة الى وطنه وفي تقرير مصيره ، ومالم يكن قادرا على الرجوع الى دياره .

ان الجمعية العامة قد أقرت القرار ٣٢٣٦ (١٩٧٤) في العام الماضي ، وأكدت فيه هذه الحقوق ، وان مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في ليما في آب/أغسطس ١٩٧٥ أعلن أيضا انه يؤيد نفس هذه المبادئ .

ان العنصر الثالث في قضية الشرق الاوسط ، كما أشرت الى ذلك آنفا ، هو مدينة القدس الشريف . فبدلا من ان تعاد القدس تحت الرقابة العربية ، فان اسرائيل شجعت قيام المستوطنات اليهودية هناك ، وان القدس مقدسة بالنسبة لثلاثة أديان عظمى ، هي الاسلام ، والمسيحية ، واليهودية ، وأية محاولة لتغيير طابعها او تكوينها ينبغي ان تقاوم . ان هذه الجمعية يتعين عليها ان تضطلع بمسؤولية تشجيع التوصل الى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الاوسط ، وبأقصى قدر من السرعة .

ان مشروع القرار الذي وضعته مجموعة عدم الانحياز اليوم يشكل اطارا لمزيد من التقدم على طريق هذه التسوية ، ولقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار هذا ونرجو ان يحظى بكل التأييد .

السيد تشيرنوتشينكو (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة

بالروسية) : ان موقف جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، فيما يتعلق بتسوية ازمة الشرق الاوسط ، قد أوضحناه مرارا في الدورة الحالية للجمعية العامة وكذلك في اجتماعات مجلس الأمن . ان بيلوروسيا أيدت باستمرار ، الشعوب العربية ضحايا العدوان الاسرائيلي ، وكنا نحاول بالاشتراك مع سائر الدول الاشتراكية ، المحبة للسلم ، ان نحقق تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ، واقامة سلم عادل ودائم في المنطقة .

وعلى المسرح الدولي ، فان تغييرات مواتية حدثت ، ويمكن النمو الملحوظ لقوى السلم ، ان تمارس تأثيرها على السياسات الدولية ، واتسم تطور الاحداث في العالم بازدياد عطيات تخفيف التوتر ، وتحسين المناخ الدولي . وفي الاجتماع الدولي لمؤيدي السلم الذي كرس للذكرى الثلاثين للانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، والذي عقد في عاصمة بيلوروسيا في مينسك في ايار/مايو من هذا العام ، فان السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي ماسيروف أكد انه في هذا الوقت لا توجد قارة او منطقة في العالم ، لم يحدث بها تغير نرحب به من أجل التقدم والسلم ، وأوضح في هذا المجال ان مواقف الدول العربية قد تدعمت ، تلك الدول التي تكافح من أجل قضية عادلة .

ومع ذلك ، فان قوى العدوان مازالت موجودة في العالم ، وتحاول الابقاء على بؤر التوتر، وان تحل مشكلات هامة بما يخدم مصالحها الانانية . ومن امثلة ذلك ، الموقف في الشرق الاوسط ، وهو قائم لعدة سنوات ، فنجد ان اسرائيل وحماتها يجاهدون ، ليس من أجل ايجاد تسوية للنزاع ، ولكن لتعويض الجهود الخاصة بالقضاء على نتائج العدوان الاسرائيلي ، واقامة سلم عادل في الشرق الاوسط . وهم بذلك يحاولون تجاهل الطريق الوحيد الذي يمكن ان يكفل تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، وحلا لمثل هذه القضية الاساسية . وفي هذا المجال ، فان وفد بلادى يهود أن يؤكد ان التسوية العادلة في الشرق الاوسط وحل قضية فلسطين ، يمكن ان يتحققا فقط ، على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة نتيجة للعدوان على الدول العربية في ١٩٦٧ ، وعلى اساس تلبية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقهم في اقامة دولته على التراب الفلسطيني تمشيا مع قرارات الامم المتحدة .

ان مشـل هـذه التسوية ، يمكن أن تتحقق أيضا بضمان الوجود الآمن لجميع دول المنطقة وتنميتها .

وكل هذه الموضوعات يجب أن تحل في مؤتمر جنيف ، الذي عقد لهذا الغرض ، بمشاركة جميع الأطراف ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وقد دعا الاتحاد السوفياتي الى الاستئناف العاجل لهذا المؤتمر ، باعتباره أحد الرئيسين المناوبين له . وعندما يستأنف المؤتمر أعماله ، ينبغي أن يتناول تنفيذ المهمة التي نيّطت به ، منذ البداية ، وهي تحقيق تسوية سياسة كاملة وشاملة ، للنزاع في الشرق الاوسط . ان أساس مثل هذه التسوية ، وارد في قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) . ان هذه الطريقة وحدها ، يمكن أن تسهم ، في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ان محاولات بعض الدوائر استبدال الاتفاقيات الجزئية غير الكاملة بالتسوية الشاملة . لن تؤدي الا الى تجميد الموقف ، وافشال جهود التسوية الشاملة مما يضر بأمانى الشعوب المحبوبة للسلم . ومع كل ، فان هذه الطريقة الواضحة ، والتي لقيت تأييد أعضاء عديدين في الأمم المتحدة ، تقوم اسرائيل بتخريبها بمساعدة حمايتها . وهي نفس القوى التي تثير كافة العقبات في طريق تسوية قضية الشرق الاوسط .

ان الجهود مستمرة بهدف ايجاد حل للمسائل الأساسية ، مثل انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين . وفي الوقت نفسه ، فان الدوائر الحاكمة في اسرائيل - بمساعدة خارجية - تكـدس ، بطريقة مصطنعة جميع العقبات في طريق عقد المؤتمر ، وتعارض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك المؤتمر ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، في أعمال مؤتمر جنيف ، وفي ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط .

ولقد حان الوقت لمعارضى ايجاد التسوية العامة الشاملة ، أن يتفهموا أنه دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، لا يمكن أن تحل المشكلة ، فالشعب الفلسطيني الممثل في منظمة التحرير الفلسطينية هو الطرف المعني مباشرة . ويجب أن يفهموا ، أنه دون ايجاد حل عادل لمشكلة مستقبل ذلك الشعب ، آخذين في الاعتبار حقوقه ومصالحه المشروعتين ، لن يكون هنالك سلام أو هدوء في المنطقة .

وقد حان الوقت لمواجهة الحقائق ، وللتخلي عن سياسات الانانية المتولدة عن الرغبات التوسعية ، والقومية الضيقة . من المعلوم للجميع ، أن الجمعية العامة أصدرت قرارات في الدورتين ٢٩ ، ٣٠ ، اعترفت بطريقة واضحة بالحقوق المشروعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني .

وكما يعلم الجميع ، فإن القرار ٣٣٧٥ (ن - ٣٠) قد ذكر ما يلي :
” يدعو منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، الى المشاركة في جميع الجهود ، والمناقشات ، والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط ، والتي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، على قدم المساواة مع المشتركين الآخرين ، على أساس القرار ٣٢٣٦ (ن - ٢٩) *”
هنالك خطوة جديدة وهامة ، في هذا الاتجاه ، هي القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن رقم ٣٨١ (١٩٧٥) وينص بصفة خاصة على استئناف اجتماعات مجلس الأمن في الشهر القادم :
” لمواصلة بحث مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين ، ويأخذ في الاعتبار جميع القرارات المعنية الصادرة عن الامم المتحدة ” .

كما ان بيان رئيس مجلس الامن قد أعرب عن رأى أغلبية أعضاء المجلس في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المناقشة .

ولا يسعنا هنا ، الا ان نلاحظ التأييد الدولي المتزايد ، للحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني . ومع كل ؛ فان الدوائر الحاكمة في اسرائيل - بتأييد من حماتها - ترفض بعماد ان تأخذ آراء المجتمع الدولي في الاعتبار . لقد لقيت السياسة العدوانية المتفطرسة من جانب اسرائيل ، ادانة عريضة من جانب الأمم المتحدة .

* عاد الرئيس ، الى تولي الرئاسة .

٤/FV.2426

57

ان الكل مدركون لحقيقة أن الدورة الحالية للجمعية العامة ، قد بحثت موضوعات عديدة تتعلق بسياسات الممارسات الاسرائيلية ، وأصدرت عدة قرارات ، وهي قرارات خاصة بـفلسطين ، واعتبار الصهيونية نوعا من التفرة العنصرية ، وقرارات أخرى حول التحقيق في تصرفات اسرائيل ، واستعادة الأعمال الفنية وما الى ذلك . حتى مخصصات قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في الشرق الاوسط ، وهي تشكل نصف ميزانية الامم المتحدة ، وتزيد على مائة مليون دولار انما هي نتيجة لسياسة اسرائيل العدوانية ، وهي نتيجة أيضا لاثارة اسرائيل للعراقيل أمام ايجاد تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط ، ومواصلة سياسة تهدف الى استمرار احتلال الأراضي العربية .

وفي الوقت نفسه ، يشعر وفد بلادى أنه من الضروري ، أن نؤكد على أن اسرائيل . بالرغم من كل هذه القرارات ، تظهر الاحتقار - كما فعلت في الماضي - لقرارات الامم المتحدة . وتحاول مواصلة سياستها المحفوفة بالمخاطر، وهي سياسة خطيرة أيضا على اسرائيل نفسها . كيف استجابت اسرائيل لقرار مجلس الامن مثلا ، لبحث مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين في كانون الثاني /يناير القادم ؟ قررت اسرائيل أن تسرع الخطى لاستعمار مرتفعات الجولان ، وأظهرت بذلك نواياها التوسعية ، ورغبتها في ضم الأراضي العربية . وأخيرا لا يسع المرء الا أن يشعر بالسخط ، وأن يندد بأعمال القرصنة الأخيرة ، المتمثلة في قيام ٣٠ طاعة اسراييلية بغارات ضد لبنان ، ونتج عن ذلك هلاك مئات من المدنيين الأبرياء ، أو اصابتهم بجراح . وهناك تدبير وحشي للمنازل ، ولـمستوطنات كاملة . حتى الصحافة الأمريكية ، تورد في تقاريرها أن عدد الضحايا أكبر من عدد الضحايا في فترة العام والنصف العام الماضية . ولا يسعنا الا أن نذكر بهذه الحقيقة : وهي أن مجلس الأمن قد أدان ، مرارا ، مثل هذه الأعمال العدوانية من جانب اسرائيل . وفي العام الماضي ، فان مجلس الأمن قد أعلن في قراره ٣٤٧ (١٩٧٤) ما يلي :

” يدین انتهاك اسرائيل لسلامة ووحدة أراضي وسيادة لبنان . ويدعو حكومة اسرائيل مرة أخرى ، الى أن تمتنع عن مزيد من الأعمال العسكرية ، والتهديدات الموجهة ضد لبنان ” .

صهما كانت محاولات حماة اسرائيل ، كي يعرضوا سياستها بطريقة موالية ، فان الأمر يزداد صعوبة بمرور الوقت . هل بالامكان الآن ان نبرر سياسة العدوان ، سياسة الانتقام العسكري ، او كما اعلن الساسة الاسرائيليون بخبث ، سياسة الغارات الوقائية ؟ ان هذه السياسة يجب ان تكون موضع ادانة هازمة .

ان اسرائيل تتجاهل بعناد ، قرارات الامم المتحدة ، حول مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، وتواصل تنفيذ سياستها العدوانية ضد البلاد العربية . ورغم كل ذلك ، فان اسرائيل تتمتع بمساعدات عسكرية واقتصادية ومالية ضخمة من حماتها ، وتتلقى ترسانتها احدث انواع الاسلحة المعقدة ، مما يجعل السلام في تلك المنطقة هشاً ، وغير مستقر .

ان الموقف القائم في الشرق الاوسط ينطوي على تهديد خطير للسلم والامن الدوليين . ومن الضروري اتخاذ اجراءات عاجلة قوية ، لتحقيق تنفيذ احكام القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن حول قضية الشرق الاوسط وقضية فلسطين . نحن في حاجة الى ادانة قوية لسياسة العدوان ، والاستيلاء على الاراضي بالقوة . ويجب ان نطالب مرة اخرى بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية ، كما يجب ان نطالب ايضا بضمان ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته .

وعلينا ان نعمل على تأييد جهود الامم المتحدة ، التي تهدف الى الاسهام في ايجاد تسوية سياسية ، لقضية الشرق الاوسط . ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يود ايضا ان يؤكد على اهمية تنشيط اعمال مؤتمر السلام في جنيف ، وعلى الحاجة الى سرعة انعقاد هذا المؤتمر بجميع اطرافه .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مقتنع تماما بأن القضية العادلة للشعب العربي سوف تنتصر . ان وفد بلادى ، بالاشتراك مع الدول اعضاء المجموعة الاشتراكية الاخرى ، سوف يواصل باستمرار تأييده للدول العربية ضحية العدوان وسيتعاون بنشاط في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

السيد هجرس (عمان) : السيد الرئيس ، منذ ثمانية وعشرين عاما والامم المتحدة

تناقش بصورة او باخرى مشكلة الشرق الاوسط ، والاضاع السائدة فيه ، وقد اتخذت عشرات القرارات

بهذا الشأن في مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، ومجلس الوصاية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولجنة حقوق الانسان ، ومعظم الوكالات المتخصصة ، الا ان هذا كله لم يكن له الاثر المرجو في وضع حد للمأساة المستمرة في الشرق الاوسط ، وقرار السلام الدائم فيه .

ان هذا يا سيادة الرئيس ، امر يدعو الى الأسى والحزن . اننا لا نود ان نقول هنا بأن الأمم المتحدة قد فشلت في ايجاد الحل المناسب لهذه المشكلة ، ولكننا ننبه ونذكر ، بأن جديدة الأمم المتحدة وفعاليتها في حفظ السلام والأمن الدوليين ، تشكلان الضمان الوحيد للاستقرار والنمو والتطور لكل الدول الصغيرة ، ودول العالم الثالث المحبة للسلام ، وهذا امر يمس مباشرة امن واقتصاديات الدول الكبرى ، والدول الصناعية المتقدمة ايضا .

ان اهتمامنا بقضية الشرق الاوسط ، لا ينبع فقط من واقع عروبتنا ، وتلاحمنا مع الدول العربية الشقيقة ، في صد قوى العدوان والطغيان ، وطرد المعتدين من الاراضي العربية المحتلة ، بل هو نابع ايضا من ايماننا المطلق بمبادئ هذه المنظمة وميثاقها ، ومن قناعتنا التامة بالدور الأساسي للأمم المتحدة ، ومسؤولياتها تجاه قضايا السلام والأمن والعدل في العالم كله .

ونقول اذا كان هناك من لا يعمل لرفعة شأن هذه المنظمة ، واعلاء كلمتها والالتزام الكامل بميثاقها ، واحترام وتنفيذ كل القرارات الصادرة عنها ، فان الواجب يقتضي منا جميعا ، عزل هذا المعتدى المستهتر وردعه ، وفق الحدود التي ينص عليها ميثاق هذه المنظمة ، ولا اخالكم تخالفوني الرأي ، اذا ما ذكرت بأن هناك اكثر من وسيلة ووسيلة لتطبيق ذلك . ان الحقيقة التي لا يمكن لاحد ان ينكرها يا سيادة الرئيس ، هي ان احد الاسباب الرئيسية لتعثر قضية الشرق الاوسط ، يرجع كما قال وزير خارجيتي في هذه القاعة في الثالث من تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام .

” الى تعنت الحكم العنصرى في اسرائيل ، واستخفافه بكل القيم والمواثيق الدولية واستهتاره بالقرارات الصادرة عن هذه الجمعية ، وعدم استجابة الطفمة الحاكمة لنداءات الرأي العام العالمي ، المطالبة بوقف الممارسات اللاشرعية في فلسطين المحتلة ، ووضع حد لاعتداءاتها المتكررة على جنوب لبنان ، وانسحابها من اراضي ثلاث دول عربية اعضاء في منظمتنا هذه ، تمكنت اسرائيل من احتلالها ، عن طريق القوة والغدر والعدوان المسلح ، وايقاف عمليات التهويد ، وتغيير معالم الاماكن المقدسة في القدس والخليل ، (الجلسة

ان كل الجهود الرامية الى اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، تتحطم دائما على صخرة الصلف والعنجهية الاسرائيلية ، واصرارها على هذه الممارسات الاسرائيلية ، التي تشكل العائق الحقيقي لكل الجهود المبذولة من الامم المتحدة ، والدول المحبة للسلام ، لاقامة هذا السلام الدائم والعادل في المنطقة .

ان مفتاح الحل لقضية الشرق الاوسط يكمن في نظرنا ، في الاجابة على ثلاثة اسئلة

اساسية وهي :

١ - هل نحن - وانا اعني هنا الدول الاعضاء في الامم المتحدة - نود اقرار السلام في

الشرق الاوسط ؟ وای نوع من السلام ؟

٢ - لماذا نحن عاجزون عن تحقيق هذا السلام ؟

٣ - ما الذي يجب علينا ان نفعله ، لكي يتحقق هذا السلام ؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة ، تستدعي منا قدرا غير يسير من الجدية والموضوعية ، بعيدا

عن التشنج ، والاعتبارات العاطفية ، والتهديد والوعيد ، وتمزيق قرارات الامم المتحدة من فوق هذا المنبر .

ان التمعن في سجلات هذه المنظمة ، يؤكد بوضوح رغبة العرب الحقيقية في السلام ، فقد

رحب العرب بكل مبادرات السلام داخل وخارج اطارات الامم المتحدة ، وقبلوا جميع قرارات مجلس

الامن ، والجمعية العامة ، وقبلوا وقف اطلاق النار عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر بل ووقعوا بالفعل

اتفاقيات فصل القوات المصرية والاسرائيلية في سيناء ، والقوات السورية والاسرائيلية في مرتفعات

الجولان . اليس في هذا القبول ، يا سيادة الرئيس ، دلالة واضحة على تفضيل الحلول السلمية

بدلا من اللجوء الى استعمال القوة والتهديد بها ؟ . ولا بد لنا ان نتساءل هنا ايضا عن السلام

الذي نود اقراره في الشرق الاوسط . هل هو سلام المنتصر المحتل ، والمفروض فرضا على المعتدى

عليه ؟ هل هو سلام الاستسلام للأمر الواقع وحدود المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية التي يجرى

العمل على انشائها ليل نهار ؟ .

لقد كنا نأمل عيشا أن تعي اسرائيل دروس التاريخ القديم والحديث . ان أية دراســــة لتاريخ البشرية والا م تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن السلام الدائم ينبثق فقط من السلام العادل ، وهو السلام الذي يرضى به جميع الاطراف المعنية ، وهو السلام القائم على دعائم حسن الجوار واحترام حقوق الآخرين . وانذا كان لمثل هذا السلام ان يسود منطقة الشرق الأوسط فلا بد لدولة اسرائيل من أن تعترف وان تحترم حقوق شعوب تلك المنطقة ولا بد لها من احترام حرمة اراضي دول المنطقة . وغنى عن القول بأن مفتاح هذا الاعتراف والدليل القاطع على تغيير النوايا العذوانية والتوسعية هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . فبدون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني ، وبدون الانسحاب الكلي من جميع الاراضي المحتلة ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يثق في حسن نوايا اسرائيل ، ولا يمكن ان يكون هناك سلام عادل في الشرق الأوسط .

اننا عاجزون عن تحقيق السلام في الشرق الا وسط لتعننت اسرائيل ولا ستهتارها بالرأى العام العالمي ، وبالام المتحدة ، وبميثاقها ، وبالام ومآسي ثلاثة ملايين من البشر اقتلعتهم اسرائيل وشردتهم وما تزال تلاحقهم حتى في مخيماتهم بالقنابل والذخائر . وبالأمس القريب ، وعلى أثر صدور القرار ٣٨١ (١٩٧٥) من مجلس الامن شنت الطائرات الاسرائيلية غاراتها الروتينية على مخيمات اللاجئين في لبنان كاجابة عطية لقرار المجلس الموقر .

ولا بد أن أشير هنا - يا سيادة الرئيس - الى قرار مجلس الامن رقم ٣٨١ (١٩٧٥) الذي صدر منذ عدة أيام . ان مناقشة مجلس الامن لقضيتي الشرق الا وسط وفلسطين هي في الواقع اعتراف بجوهر المشكلة وأساسها . وسوف تتيح هذه المناقشة لمجلس الامن ممارسة سلطاته الممنوحة له بموجب الميثاق تجاه حفظ وصيانة السلام والامن الدوليين ، ونحن نأمل ان تكون هذه المناقشة باذرة فاعلية وحيوية جديدة نحو اقرار السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الا وسط . والكـل يتفق بأن سلام العالم رهين بالسلام المرجو في الشرق الا وسط ولا يمكن أن ينعم العالم بالمهدوء والاستقرار مادام الموقف في الشرق الا وسط يندربالخطر والانفجار . ولا شك الا أن نتساءل هل يجب أن يقاسي العالم والاجيال المقبلة ويلات حرب شاملة من أجل صلف وتعنت الطفمــــة العنصرية الحاكمة في اسرائيل ؟ لقد كنا نود ان نسمع هنا قبول اسرائيل لقرار مجلس الامن رقم ٣٨١ (١٩٧٥) ولكن كسابق عهودها أعلنت اسرائيل رفضها بل وادانتها للقرار في قوة ، وهي بذلك تؤكد اصرارها المستمر على تنكر الحقائق والواقع ومسار التاريخ .

اننا نعلن هنا عن استعدادنا لمساندة القرار الذي ستقدمه دول عدم الانحياز عن قضية الشرق الاوسط ، فالدول المحبة للسلام تدرك هي الاخرى مسؤولياتها تجاه قضايا السلام والعدل ادراكا تاما والواقع ، الذي لا يمكن ان ينكره أحد ، ان الجمعية العامة قد بدأت بالفعل في نظر المشكلة في اطارها الحقيقي بعد أن زالت الغشاوة التي كانت وما تزال تنسجها أبواق الدعاوية الصهيونية لطمس الحقائق واغراق الرأي العام العالمي في سيل من الأكاذيب والمهاترات .

ان تبني القرارين رقم ٣٣٧٥ (١٩٧٥) و ٣٣٧٦ (١٩٧٥) ، والمتعلقين بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في جميع جهود السلام في المنطقة ، من قبل الجمعية العامة خلال هذه الدورة ، لهو دلالة واضحة على النظرة الجديدة والموضوعية التي تسود هذه القاعة .

واننا نأمل ان تتمكن هذه المنظمة عبر هذه القرارات وغيرها من ضمان اقرار سلام دائم ونهائي وفق الجهود المبذولة لاجل نجاح مؤتمر جنيف وبحضور كل الاطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط .

فبهذا وحده يمكن للعالم أن ينعم بالهدوء والاستقرار بعد ثمانية وعشرين عاما من المآسي والآلام والمذاب .

تنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أود أن أدلي ببعض التعليقات حول تنظيم

عملنا في المستقبل .

وكما يدرك السادة الاعضاء فاننا نقرب من الاسابيع الاخيرين من هذه الدورة للجمعية العامة .

وانني أعتقد أن الجمعية العامة قد سرتها هذه المناقشة العامة حول الشرق الأوسط . ان مستوى هذه المناقشة ولمهيتها كانتا بكل تأكيد تتفقا وأهمية الموضوع . وكل ما يهمني الآن هو أن أتجنب منزلقين : فمن ناحية أن أدع المناقشة تستمر في الوقت الذي لم تتح فيه فرصة كافية للتفكير ، ومن ناحية أخرى ، دفع الجمعية العامة الى التعجيل بالتصويت على مشروع قرار على هذه الدرجة من الأهمية كمشروع القرار الحالي . ان مشروع القرار قد وزع بمختلف اللغات ، وقد أبدى بعض المتحدثين رأيهم فيه ، الا أنه حتى الآن لم يقدم بصفة رسمية الى الجمعية العامة من فوق هذا المنبر .

وبما انني قد تلقيت عددا من الطلبات - وبعضها متناقض كما هو متوقع في مثل هذه الظروف - فاني أود أن اقترح الاجراء التالي على الجمعية العامة . ان تخصص جلسة صباح الغد لاستكمال المناقشة حول الشرق الاوسط ، وأن يقدم مشروع القرار رسميا . أما بالنسبة لجلسة بعد الظهر فان جدول أعمالنا سيشمل قبول سورينام في عضوية الامم المتحدة . وفي جلسة صباح الجمعة ستقوم الجمعية العامة بالتصويت على مشروع القرار الذي قلت أنه موجود لدى الأعضاء بالفعل .

انني أطلب من الجمعية العامة أن تأخذ في اعتبارها مشاكلنا . ان اللجان ينبغي أن تكون قادرة على الاجتماع يوم الجمعة اذا ما أردنا لها أن تكون قادرة على الانتهاء من عملها . وعلى ذلك فان كل ما سنستطيع القيام به في الجلسة العامة صباح يوم الجمعة هو أن نقوم بالتصويت على مشروع القرار ، ولذلك يجب أن تنتهي المناقشة حول البند الحالي من جدول الأعمال صباح الغد . انني أعتر ان يجب أن أصر على ألا يكون هناك تغيير في نظام المتحدثين . هناك أحد عشر متحدثا مسجلا على قائمة المتحدثين لصباح الغد ، وكل منهم لن يتحدث أكثر من ١٥ دقيقة . أما المتحدث الثاني عشر فقد أدرج في قائمة المتحدثين لتقديم مشروع القرار بصورة رسمية . وسوف أطلب أن يتم اخطاري بهذا المتحدث صباح غد . وطبقا لتقديراتي فان مناقشة صباح غد سوف تستمر ساعتين ونصف على الاقل . وانا مارس كل منا ضبط النفس ، وانا بدأنا الاجتماع في العاشرة والنصف تماما ، فان المناقشة حول الشرق الاوسط يمكن أن تنتهي في الغالب في الوقت المعتاد أي في الواحدة أو الواحدة والربع من بعد الظهر .

وكما ذكرت لتوى ، فاننا سوف نخصص اجتماع بعد الظهر بأكمله لموضوع قبول سورينام في عضوية الامم المتحدة . وأرى أنه من المفضل عدم الدمج بين هذه المناقشة وبين تلك المناقشة التي يبدو واضحا انها سياسية بصورة أكبر ، لذلك فانها أكثر اثارا للجدل . وأكرر انه في صباح الجمعة سوف لا تكون هناك مناقشة ، حيث سنصوت على مشروع القرار حول قضية الشرق الاوسط .

وحيث يبدو أنه لا يوجد من يرغب في التعليق على الاجراءات التي اقترحتها - وهذه هي آخر فرصة للاعضاء للقيام بهذا - فاني لا أستطيع الا أن أقول انني ممتن للتفهم الذي أبدى من قبل الجمعية العامة .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٧/٥٠